

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني:
في ضوء تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية

منصور أبو كريم

4

تشرين الأول 2019

أوراق
فلسطينية

مدى الكرمل

أوراق فلسطينية

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني:
في ضوء تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية

منصور أبو كريم

© جميع الحقوق محفوظة، 2019

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

حيفا 3109101

هاتف: 04-8552035 | فاكس: 04-8525973

www.mada-research.org

mada@mada-research.org

المحرر المسؤول: مهند مصطفى

مسؤولة النشر: إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج

4

تشرين الأول 2019



مدى | م د | ه ا | م ا د ا
الكرمل | אל-כרמל

جاء المشروع الوطني الفلسطيني تعبيراً عن تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه وأرضه التاريخية للردّ على المقولة الزائفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وتأكيداً من الشعب الفلسطيني لهويته الوطنية وحقوقه السياسيّة والتاريخيّة التي أكد عليها ميثاق الأمم المتّحدة، وأهمّها حقّ تقرير المصير، عبر إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف.

ويواجه المشروع السياسيّ الفلسطينيّ، المتمثّل في إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف كأحد أهمّ مُخرجات المجلس الوطنيّ في دورته التاسعة عشرة غير العاديّة في الجزائر عام 1988، تحديّاتٍ وعقباتٍ كثيرةً، منها ما يتعلّق بفشل أو تعثّر التسوية السياسيّة و "عملية السلام" عقب انسداد الأفق السياسيّ بعد صعود اليمين المتطرّف لسدّة الحكم في إسرائيل، وهيمنة كتلة اليمين المتطرّف على النظام السياسيّ في إسرائيل، وتوقّف المفاوضات على نحوٍ كامل منذ سنوات؛ ومنها ما يتعلّق بالوضع الداخليّ الفلسطينيّ في ظلّ الفشل المتكرّر لاتّفاقيّات المصالحة الفلسطينيّة مع إصرار كلّ طرف على مواقفه؛ ومنها ما يتعلّق بالتحوّل في الموقف الأمريكيّ من قضايا الوضع النهائيّ ومحاولة إدارة ترامپ شطب قضية القدس واللاجئين والمستوطنات من على طاولة المفاوضات في إطار ما بات يُعرّف بـ "صفقة القرن".

تستعرض الورقة مستقبل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في ظلّ التحديّات الكبيرة والعقبات المستعصية التي تواجه هذا المشروع، ولا سيّما تلك المتعلّقة بفشل مسار التسوية، وفشل مسار المصالحة.

المحور الأول:

ماهية المشروع الوطني الفلسطيني ومحدداته

أولاً: ماهية المشروع الوطني

تبلورت الهوية الفلسطينية في جزء منها كردة فعل على المخاطر المُحدقة التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني مع بداية دخول المشروع الصهيوني في فلسطين مع احتلال القوات البريطانية لفلسطين، وتعزّزت هذه الهوية الفلسطينية مع تصاعد حدة المواجهة مع الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين مع تزايد مواجهة الهجرة اليهودية وعمليات تسهيل الاستيلاء على الأراضي من قبل سلطات الاحتلال للمهاجرين اليهود، باعتبار أنّ المشروع الصهيوني النقيض التاريخي والحضاري والثقافي للهوية الفلسطينية العربية. وكان من ضمن المطالب التي طالب بها الشعب الفلسطيني قبل النكبة وقف موجات الهجرة اليهودية، وجلاء القوات البريطانية، وإعلان استقلال فلسطين أسوة بسائر الدول.

وفي هذا، يرى الدكتور إبراهيم أبراش أنّ المشروع الوطني حالة نضالية قسرية؛ فوجود تهديد حقيقي للوجود الوطني كدولة وهوية وثقافة وطنية هو مبرر ودافع ظهور مشروع وطني يعكس ويعبر عن وجود أزمة وخوف ينتابان الشعب الفلسطيني على وجوده السياسي، فيدفعه للتمركز حول الذات وشحن كل عناصر المقاومة الذاتية متوسلاً كل القواسم المشتركة بين أبناء الأمة من تاريخ ودين وقيم ومعاناة ومصالح مشتركة. المشروع الوطني هو مشروع الحرّية والاستقلال لكل أمة ذات ثوابت ومرجعيات محلّ توافق.¹ فالمشروع الوطني هو معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض المشروع الصهيوني وبالتالي تعبير عن الكّل الوطني. المشروع الوطني ليس مُلْكَ لحزب، بل هو مُلك لمن يستطيع تحمّل استحقاقاته النضالية وحمايته من أيّ تدخلات خارجية تحرفه عن جهته الوطنية. والمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني؛ فمن لا يملك قراراً مستقلاً لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً.²

وجاءت نشأة فكرة المشروع الوطني الفلسطيني منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين انطلاقاً من الرغبة الجماعية في الحفاظ على الذات والهوية الفلسطينية من الذوبان أمام حرارة الواقع وعلى الأرض من الضياع، وحفظ إرثنا التاريخي وخصوصياتنا، وتقوية حاضرنا، والعمل من أجل مستقبل أفضل، وقد ارتكزت فكرة المشروع الوطني على وجوب رفض الكّل الفلسطيني للاحتلال والتوافق على أنّ الكفاح المسلح هو بوابة التحرير، وأنّ أيّ خلل في هذه المنهجية يُعتبر

¹ أبراش، إبراهيم. (2009). المشروع الوطني التباس التأسيس وتحديات التطبيق. مجلة سياسات. رام الله: معهد السياسات العامة. ص 32.

² أبراش، إبراهيم. (2018). الانقسام الفلسطيني وصناعة دويلة غزة. غزة: دار الكلمة للنشر والتوزيع. ص 11.

تصبيغاً للهوية وللحقوق الفلسطينية، فتجمّع الفلسطينيون حول الفكرة باعتبارها أيقونة جامعة، ونظروا لها على أنها بارقة أمل، وأداة لاستعادة حقوقهم المسلوبة، وإعادتهم إلى أرضهم وإعادة أرضهم إليهم، لكن مع مرور الوقت ودخول بعض الفلسطينيين على خط التسوية مع الاحتلال، بدأت ملامح هذا المشروع تتشوه وتتقرّم، وبدأ المصطلح ينحرف عن بوصلته الأصلية.³

وجاء المشروع الوطني بمفهومه الحالي المتمثل في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف كنتاج لانفاضة الحجارة 1987، وتداعياتها على المشهد الفلسطيني بكلّ مكوناته؛ فقد أدى اندلاع انتفاضة الحجارة وتوهّجها إلى طرح نقاش معمّق في الساحة الفلسطينية في إطار مؤسسات منظّمة التحرير الفلسطينية حول ضرورة طرح رؤية فلسطينية واضحة لطبيعة الحلّ المقبول فلسطينياً، تؤخذ فيها بعين الاعتبار التحوّلات الدوليّة والإقليمية بعد خروج الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982، وبعد نقاش طويل في ضوء المعطيات الدوليّة والعربيّة التي استطاعت انتفاضة الحجارة تحقيقها في ظلّ موازين القوى وضعف الحالة الفلسطينية، ولا سيّما في أعقاب الخروج من بيروت؛ ولذلك نجحت الانتفاضة في ترك بصماتها الواقعيّة على قرارات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة التي انعقدت في الجزائر.

ففي الـ 15 من تشرين الثاني عام 1988، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في الجزائر قيام دولة فلسطين المستقلة الجديدة، وفي مساء اليوم نفسه، وبعد انتهاء الصلاة في المسجد الأقصى في القدس، تليّ إعلان الاستقلال أمام حشد من الناس تأكيداً على أنّ القدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين. وقد كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني - إعلان استقلال دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف - ثمرة من ثمرات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبداية لمرحلة جديدة من مراحل نضاله الممتدّ منذ عام 1920 من أجل التحرّر والاستقلال،⁴ حيث أُعلن في الـ 15 من تشرين الثاني عام 1988 عن ميلاد الدولة الفلسطينية على أساس القرار 181، وهو القرار الذي منح إسرائيل شرعيّة وجودها الدوليّة، ورافقّت إعلان الاستقلال الوطني موافقة المجلس الوطني على الاعتراف بالقرارين 242 و 338، ودعا إلى إقامة دولتين لشعبين على أرض فلسطين.⁵

وحدد إعلان الاستقلال شكل الدولة الوليدة فنصّ على "قيام دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، حيث إنّ دولة فلسطين هي دولة عربيّة، وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربيّة، من تراثها وحضارتها، إلى

³ أبو السعود، مصطفى. (2018، 19 شباط). ماذا تبقى من المشروع الوطني الفلسطيني؟. وكالة فلسطين أونلاين.

⁴ أبو كريم، منصور. (2016). تطوّر مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، حركة فتح نموذجاً. رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر. ص 150.

⁵ نوفل، ممدوح. (1995). قصّة اتفاق أوسلو - الرواية الحقيقيّة الكاملة (طبعة أوسلو). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. ص 19.

تحقيق أهدافها في التحرر، والتطور والديمقراطية والوحدة، لتكون دولة للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتُصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية".

لا شك أن صياغة المشروع الوطني الفلسطيني تُمثّل إحدى الركائز المهمة والمفصليّة في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي القدرة على تحقيق الحقوق والتطلّعات الفلسطينية بأفضل الوسائل وفي أسرع وقت ممكن، حيث بات من المهمّ الوعي أن تعدّد واختلاف البرامج الفصائليّة الفلسطينية قد خلق حالة من الإرباك والتوتر، وأسهم في تغييب روح التوحّد والانسجام والتكامل في العمل الوطني، وشكّل تحدّيًا كبيرًا أمام صياغة المشروع الوطني؛ وذلك لوجود العديد من حالات التناقض والتعارض. من هنا كان من المهمّ الاجتهاد في وضع قواعد وأسس مشتركة تجتمع عليها سائر القوى الفلسطينية، وتشكّل لها قاسمًا مشتركًا يفتح الطريق أمام مسيرة وطنية صحيحة وشاملة. لذا، يجب علينا الانتباه إلى أن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تقوم على برنامج فصائلي واحد، وأنّه لا يمكن حمل الشعب الفلسطيني كلّ في اتجاه واحد؛ فهناك من يؤيّد المقاومة كخيار، وهناك من يؤيّد العمل السياسي كخيار أيضًا، وهناك من يؤيّد الجمع بينهما، وبالتالي لا ينبغي قصر الرؤية على اتجاه واحد.⁶

ويقوم المشروع الوطني على أربعة أركان أساسية، هي: الأهداف؛ الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف؛ الشعب المطلوب منه الكفاح والتنظيم والتعبئة والتوحّد لتحقيق هذه الأهداف؛ القيادة التي ستدمج كلّ هذه العناصر بسياسات ومواقف وأشكال وخطط عمل حتّى تتحقّق هذه الأهداف بأسرع وقت وبأقلّ التضحيات، لكن أركان المشروع الوطني الأربعة باتت غائبة أو مغيّبة أو ضائعة. لقد توافقت أغلبية ساحقة من الفلسطينيين على أن الأهداف الوطنية تتحدّد في إنجاز حقّ تقرير المصير وحرر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة على الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس وحلّ مشكلة اللاجئين حلًّا عادلًا ووفقًا للقرار 194.⁷

⁶ يوسف، أحمد. (2014، 8 آذار). المشروع الوطني الفلسطيني: ملامح الرؤية ومعالم الطريق. شبكة فلسطين للحوار.
⁷ المصري، هاني. (2015). أين المشروع الوطني الفلسطيني؟. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات).
على رابط الموقع التالي: <https://goo.gl/L2crKs>

ثانياً: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

يعاني المشروع الوطني الفلسطيني من العديد من التحديات الكبيرة والمعقدة، منها ما يتعلق بالتحوّل في النظام الدولي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بتزعم العالم عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وانكشاف ظهر الثورة الفلسطينية، ومنها ما يتعلق بالوضع العربي والفلسطيني الداخلي، لكن أزمة النظام السياسي الفلسطيني ليست وليدة اللحظة، بل هي قديمة منذ بداية تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، نظراً لكون هذه الهوية لم تأت في سياق طبيعي، بل جاءت ردّاً على المشروع الصهيوني والاحتلال البريطاني لفلسطين، ممّا جعل العقل السياسي الفلسطيني يتأثر بردّات الفعل والاستجابة السريعة للغضب، وهو ما يوقعه في كثير من الأخطاء غير المحسوبة العواقب.

أزمة المشروع الوطني ليست أزمة جديدة. منذ أيام الاحتلال البريطاني، كان هناك صراع الحسينية والنشاشيبية، وهو -وإن أخذ شكلاً عائلياً- يحمل مضامين مرتبطة بطرق العمل الوطني وبشكل العلاقة بالاحتلال البريطاني، وبالبيئة الإقليمية، وألويّات اللجوء إلى أساليب المقاومة والعمل السياسي السلمي. كذلك ظهرت الأزمة عندما نشأت منظمة التحرير بقيادة أحمد الشقيري، وسط مقاطعة الفصائل الفدائية الفلسطينية، وخصوصاً "فتح" التي رأت في إنشاء المنظمة محاولة للهيمنة الرسمية العربية على العمل الوطني الفلسطيني. هل هي أزمة الهوية والأيدولوجيا، حيث تتنازع التيارات الإسلامية والقومية واليسارية والليبرالية؟ لعلّ هذا سبب مهم، وبخاصة عندما يتعلق الخلاف بقضية مرتبطة بثوابت دينية؛ إذ ترفض التيارات الإسلامية الاعتراف بـ "إسرائيل" أو التنازل عن أيّ جزء من فلسطين، بينما تقرن تيارات أخرى الأمر بالاعتبارات الواقعية وبالمصلحة والتكتيك والعمل المرحلي.⁸

منذ عدّة سنوات، تعاني الساحة الفلسطينية من انقسام خطير يتسم بالشمولية، ويدفع المصالح الضيقة لتعلو فوق المصالح الوطنية العليا، ويعيد الحالة الفلسطينية بمضامين مختلفة إلى حالة الصراع الحزبي التي كانت قائمة قبل عام 1948، والتي كانت محكومة بالعصبية القبلية والجهوية، على الرغم من أنّ الصياغة الشمولية في التنوع الفصائلي تثرى الحركة الوطنية الفلسطينية، على أساس التعامل والتكامل، والبحث عن المشترك وتقليل الخلافات -وهذا لا ينفي أحقيّة كلّ فصيل في الاحتفاظ ببرنامجها الخاص، ممّا يضمن العمل لصالح القضية الفلسطينية وإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.⁹

نظراً إلى زيادة التدخّلات الخارجية في صنع القرار الفلسطيني، وفقدان القرار للكثير من استقلاليتته التي كلّف الحصول عليها معارك سياسية وعسكرية إلى درجة صارت معها بعض الجهات الخارجية هي صاحبة القول الفصل في

⁸ صالح، محسن. (2012، 24 أيلول). أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. [الجزيرة نت](#).

⁹ أبو عامر، عدنان. (2014). المشروع الوطني الفلسطيني والمقاومة المسلحة في ضوء الحرب على غزة. [مجلة سياسات](#)، العدد 30. ص 38.

تحديد مصير بعض القضايا، التي هي في صلب الشأن الداخلي الفلسطيني؛ نظراً لارتباطاتها وتأثيرها على هذا الفصل أو ذاك، وكذلك نظراً إلى تعدد المشاريع التحريرية التي يتبناها الفلسطينيون، لم يعد الحديث يدور عن مشروع تحريري واحد، بل يمكن الحديث عن مشاريع سياسية مختلفة يجري تنفيذها في فلسطين -حتى صارت حقل تجارب-، ناهيك عن تراجع التأييد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني، سواء أكان ذلك نتيجة تراجع الأداء الإعلامي الفلسطيني الداخلي والخارجي، أو قوة الآلة الإعلامية الإسرائيلية على الساحة الدولية وانعكاساتها على الوضع الفلسطيني الداخلي.¹⁰

وفي المقابل، فنّ من أسباب غياب الوحدة الوطنية، وأساس أزمة السياسة الفلسطينية، والأزمة الوجودية للشعب الفلسطيني، ما يكمن في تخلي الحركة الوطنية الفلسطينية عن مشروعها الوطني وأهدافها الأولية، واختزال القضية الفلسطينية بمجرد أرض محتلة في الضفة والقطاع، وتحولها من حركة تحرر وطني إلى مجرد سلطة في الضفة والقطاع، قبل دحر الاحتلال.¹¹

على الرغم من عدالة القضية واتفاق الكل الفلسطيني على أهميّة التمسك بالحقوق الفلسطينية، فنّ بروز الخلافات الفكرية والشخصية والأيدولوجية حول أهداف ومحددات النضال الوطني والوسيلة المتبعة أسهم -إلى حد كبير- في تراجع فرص تحقيق إنجازات سياسية حقيقية للشعب الفلسطيني تصبّ في طريق حرّيته واستقلاله. لقد أضاعت هذه الخلافات والتدخلات الدولية والإقليمية الكثير من الوقت والجهود على الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق حلم الدولة والعودة والحرية.

¹⁰ أبو سيف، عاطف. (2009). النظام السياسي الفلسطيني، الحاجة للتغيير. مجلة سياسات، العدد الثامن. ص 10.

¹¹ روحانا، نديم. (2013، خريف). المفاوضات وأزمة المشروع الوطني. مجلة الدراسات الفلسطينية، 96. ص 9.

المحور الثاني:

مستقبل المشروع الوطني في ضوء تعزُّر:

التسوية والمصالحة

يمثل تعزُّر مسار التسوية السياسيَّة ومسار المصالحة الوطنيَّة مظهرًا من أكثر مظاهر التحدّيات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطينيّ، نتيجة التداعيات السلبية التي ترتبت على هذه التحدّيات، سواء أكان ذلك في مسار العلاقة مع الاحتلال بعد توقّف العمليَّة السلميَّة، أم في مستوى العلاقات الوطنيَّة الفلسطينيَّة التي تشهد أسوأ مراحلها.

أولاً: المشروع الوطني والتسوية

تعزُّر "عمليَّة السلام"، وتوقّف المفاوضات الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة، وامتداد المرحلة الانتقاليَّة من خمس سنوات كما كان منصوصًا عليه في اتفاق أوسلو إلى أكثر من خمس وعشرين سنة، كلُّ هذا يضع تحدّيات وعقبات كبيرة أمام المشروع الوطني في طريق إنجاز الحرّيَّة والاستقلال من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينيَّة المستقلَّة وعاصمتها القدس، وبخاصَّة في ظلِّ هيمنة كتلة اليمين المتطرّف في إسرائيل على الحياة السياسيَّة.

عمليَّة التركيز المستجدّ على إقامة دولة فلسطينيَّة إلى جانب إسرائيل، باعتبارها أحد أبرز المقترحات المطروحة، تكشف العديد من التساؤلات والإشكاليَّات ذات العلاقة حول مصير قضيَّة عودة اللاجئين، إذ تصرّ إسرائيل على أن يقبل الطرف الفلسطينيّ في المفاوضات على نحو مسبق الرئيَّة الإسرائيليَّة بالنسبة لقضيَّة القدس واللاجئين، والاعتراف بإسرائيل "كدولة يهوديَّة"¹².

أكثر التحدّيات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطينيّ هو ربطه بدرجة كبيرة بمشروع التسوية المستند إلى قرارات الشرعيَّة الدوليَّة، في ظلِّ الضعف العربيّ والانحياز الأمريكيّ؛ إذ على الرغم من أنّ وثيقة الاستقلال ومقرّرات المجلس الوطني الفلسطينيّ في الجزائر شكّلت محدّداتٍ رئسيَّةً للمشروع الوطني القائم على دولة فلسطينيَّة في الضفّة الغربيَّة وقطاع غزّة، أساس قرارات الشرعيَّة الدوليَّة، فنّ أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني الفلسطينيّ بالقرارين 242 و 338 هو افتقاد المشروع الوطنيّ استقلاليَّته الوطنيَّة، وهي الاستقلاليَّة التي دخلت المنظّمة دفاعًا عنها في حروب كثيرة. فمع التوقيع على اتّفاقيَّة أوسلو، جرى الانتقال من مشروع وطنيّ تحرّريّ مقاوم إلى مشروع

¹² غانم، أسعد. (2017). نحو مشروع وطني جديد (الفلسطينيون وحقّ تقرير المصير). ورقة مقدّمة لمؤتمر مركز مسارات الخامس، إعادة بناء المشروع الوطني. رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيَّة (مسارات). ص 68.

وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة. فهنا حدث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع، ترتب عليه غياب شبه تام لإستراتيجية فلسطينية جامعة، سواء أكان الأمر يتعلق إستراتيجية السلام والمفاوضات أو إستراتيجية المقاومة، فأصبح المشروع الوطني رهينة للعملية السلمية وما نتج عنها من اتّفاقيات، ورهينة للمواقف الإسرائيلية.¹³ وعلى الرغم من أنّ التسوية السياسية جاءت لكي تلبي أحد مرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني، القائم على حق تقرير المصير وإقامة الدولة، وحق العودة، فنّ انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في مشروع التسوية الذي تمخّضت عنه إقامة السلطة الفلسطينية كخطوة على طريق الدولة لم يأتِ بالنتائج المرجوة منها، وذلك نظراً لعدة اعتبارات، من بينها تنكّر حكومة رابين لاتّفاق أوسلو، وضغط اليمين الإسرائيلي على الحكومة الإسرائيلية، وغياب الأمن الشخصي النابع من العمليات التفجيرية التي حدثت في إسرائيل خلال الفترة.

دخول منظمة التحرير (ومن ثمّ السلطة الفلسطينية) في "عصر أوسلو"، وما نتج عنه من ترتيبات على الأرض منذ العام 1993، جعل الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في كثير من الأحيان في صناعة القرار لدى قيادة المنظمة وقيادة السلطة؛ إذ إنّ اتّفاقية أوسلو أدّت إلى انتقال قيادات "المقاومة" للإقامة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وألّزمت المنظمة بعدم اللجوء إلى المقاومة المسلّحة، وبقامة سلطة وطنية يتحكّم الإسرائيليون في مدخلاتها ومُخرجاتها، وفي وارداتها وصادراتها، وتحويل أموالها وانتقال أفرادها وقياداتها. وهذا أعطى الإسرائيليين فرصاً واسعة لاستخدام أدوات ضغط هائلة على القيادة الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني من خلال تعطيل مؤسّساته واعتقال قياداته وخنقه اقتصادياً وتدمير البنى التحتية، بحيث أصبح السلوك الإسرائيلي المحتمل محدداً أساسياً في نقاشات ومفاوضات المصالحة الفلسطينية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.¹⁴

بدأت أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (المشروع الوطني) ومُجمل النظام السياسي الفلسطيني في التفاق؛ عندما اتّضح أنّ إمكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني تتراجع باستمرار، وذلك لسببَيْن أساسيين:¹⁵

الأول: أنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اعتمدت سياسة فرض الحقائق على الأرض عبر توسيع وتكثيف الاستيطان وبناء جدار الضمّ والتوسّع، وتقطيع الأوصال بالطرق الالتفافية والمناطق الأمنية والعسكرية ومصادرة الأراضي وإغلاق المناطق بحيث أصبح ويصبح هدف إقامة الدولة الفلسطينية بعيد المنال.

الثاني: أنّ السياسات والخطط وأدوات العمل الفلسطينية فشلت فشلاً ذريعاً، ولم توضع سياسات وخطط وأدوات عمل جديدة بدلاً منها قادرة على حماية المشروع الوطني والتقدّم على طريق تحقيقه. فاتّفاق أوسلو انهار وتجاوزته

¹³ أبراش، إبراهيم. (2009). مصدر سابق.

¹⁴ صالح، محسن. مصدر سابق.

¹⁵ المصري، هاني. مصدر سابق.

الأحداث بعد أن استخدمته إسرائيل غطاءً لسياسة فرض الحقائق على الأرض، ولم يعد ملزمًا لإسرائيل. بل إن ما يمنعها من إلغائه رسميًا بعد أن قتلته أنها تريد أن تحافظ على الالتزامات الفلسطينية فيه. كذلك شكّل الموقف الأمريكيّ المنحاز لإسرائيل، وعدم ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية أيّ ضغوط حقيقية، شكّل عاملاً حاسماً في فشل مسار التسوية، وتراجع الأمل في إيجاد تسوية سياسية تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ما ساعد الطرف الإسرائيليّ على التماهي في فرض الحقائق على الأرض وفق أجندة اليمين المهيمين في إسرائيل.

أسهم الموقف الغربيّ عمومًا، والموقف الأمريكيّ على وجه التحديد، في تراجع دافعية عملية السلام؛ فالموقف الأمريكيّ -لما له من تأثير لا يستهان به على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إذ إنّ الدعم الأمريكيّ المطلق لـ "إسرائيل" وتوفير الغطاء الدائم لاحتلالها وانتهاكاتها وممارساتها ضدّ الشعب الفلسطينيّ، وكذلك التدخّل لفرض شروط الرباعية على "حماس" والقوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك الاعتراف بـ "إسرائيل" ووقف المقاومة المسلّحة والاعتراف بالاتفاقيات التي وقّعتها المنظمة بما فيها اتفاقيات أوسلو-، هذا الموقف شكّل تدخلاً سافرًا ومحاولة لتحديد تصوّرات الشعب الفلسطينيّ ومواقفه. كذلك سعت أمريكا وحلفاؤها لإسقاط "حماس" وعزلها، واعتبارها حركة "إرهابية"، ونزع الشرعية عنها، بالإضافة إلى معاقبة الشعب الفلسطينيّ على اختياره الديمقراطيّ الحرّ لـ "حماس".¹⁶ وتضاعف الموقف الأمريكيّ سوءًا وانحيازًا لإسرائيل مع دخول الرئيس الأمريكيّ الحاليّ دونالد ترامب البيت الأبيض، واتّخاذه مواقف مناقضة للمشروع الوطنيّ والحقوق الوطنية الفلسطينية، عبر إعلانه القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، مع وقف تمويل وكالة الغوث ابتغاء شطب قضية اللاجئين من على طاولة المفاوضات، واعتبار مستشاره "چارل كوشنير" و "جونسون جنيلات" أنّ الاستيطان ليس عقبة في طريق السلام، فكّل ذلك جعل فرص الوصول لتسوية سياسية ضربًا من ضروب المستحيل، ولا سيّما على ضوء رفض القيادة الفلسطينية والرئيس عبّاس التعاطي مع طروح إدارة ترامب.

لقد كان اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية لها، بمثابة خلق حقائق جديدة على الأرض في ما يتعلّق بالصراع العربيّ الإسرائيليّ بعامّة، والقضية الفلسطينية على وجه التحديد. فقد أعلن الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب رسميًا، في السادس من أكتوبر عام 2017، اعتراف إدارته بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، حيث أكّد ترامب أنّه اتخذ قرارًا تأخّر كثيرًا، حسب قوله، وأكّد أنّ

¹⁶ صالح، محسن. مصدر سابق.

تأجيل نقل السفارة لم يحقق السلام، وأن تكرار التجربة نفسها لن يؤدي إلى نتائج مختلفة، ولذا كان لا بد من اتخاذ القرار الصعب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.¹⁷

وقال ترامب: "حان الوقت للاعتراف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل"، معتبراً أنه يعترف أصلاً بـ "واقع قائم"، وأكد قائلاً: "بعد أكثر من عقدين من الاستثناءات لقانون أمريكي يعود إلى العام 1995 يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لسنا اليوم أقرب إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين".¹⁸ وفي سياق الحقائق الجديدة التي تحدت عنها ترامب، قال مسؤولون أمريكيون إن هذه الخطوة هي اعتراف بحقيقتين: "تاريخية قائمة على أن المدينة تُعتبر عاصمة دينية للشعب اليهودي، وأخرى حالية باعتبارها مركزاً للحكومة الإسرائيلية"، على حد تعبيرهم. وأكد وزير الخارجية الأمريكي السابق، "ريكس تيلرسون"، أن الولايات المتحدة ستبدأ فوراً في تطبيق قرار نقل سفارتها إلى القدس، وأضاف أن قرار ترامب "يجعل الوجود الأمريكي متلائماً مع الواقع؛ لأن البرلمان الإسرائيلي والمحكمة العليا والرئاسة وأجهزة رئيس الحكومة الإسرائيلية هي في القدس".¹⁹

إعلان ترامب عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل مثل بداية لمقاربة أمريكية جديدة للتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مقارنة تقوم على أساس الاعتراف بالوضع القائم الذي استطاعت إسرائيل تثبيته منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 حتى الوقت الراهن.

تحوّلات داخل إسرائيل:

التغيّرات البنيوية الاجتماعية والسياسية الكبيرة داخل إسرائيل، وتوجّه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتشدّد، أدت دوراً سلبياً في تعثّر "عملية السلام" وتوقّف المفاوضات، وبخاصة مع تشكيل بنيامين نتياهو الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام 2009 حتى الوقت الراهن، من أحزاب دينية ويمينية متطرّفة لا تضع "عملية السلام" على أجندتها السياسية، بل تعمل على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، مع تراجع كبير لأحزاب اليسار ويسار الوسط.

ويشكّل صعود اليمين الجديد في دولة الاحتلال وتحكّمه بالمشهد الإسرائيلي وبوجهته المستقبلية جزءاً من هذه التغيّرات، ويعكس صعوده إلى حد بعيد التغيّرات الاجتماعية - التاريخية التي مرّت بها إسرائيل في أعقاب ما شهدته

¹⁷ أبو كريم، منصور. (2017). الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل بداية لمقاربة أمريكية جديدة. غزة: مركز رؤية للدراسات السياسية والإستراتيجية. ص 3.
¹⁸ فرنسا 24. (2017)، 6 كانون الأول). ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها. [فرنسا 24](#).
¹⁹ المصدر السابق.

من أفول مستمرٍ للنخب التقليدية للصهيونية المؤسسة بقيادة حزب مپاي الذي حكّم إسرائيل حتى صعود اليمين "التنقيحي" إلى الحكم عام 1977، ويحمل صعود التيار اليميني المتطرّف في إسرائيل في ظلّ تصعيد المشروع الاستيطاني وتدينه بذور أفول حكم اليمين التنقيحي بصيغته الجابوتنسكية، والذي يُعتبر في إسرائيل ممثلًا لليمين العقلاني"، ويضمّ مَنْ يسمّون أمراء الليكود من أبناء مؤسسي اليمين التنقيحي الحاكم (من هؤلاء: دان مريدور؛ بيني بيغن؛ رئيس الدولة رثوفين ريقلين). مقابل أفول هذا اليمين، شهدت إسرائيل صعودًا مستمرًا لـ 'اليمين الجديد' الذي يتألف من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتديّنة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرّفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرّفة المنضوية ضمن حزب 'إسرائيل بيتنا'، وحركات مثل 'إم تريتسو' وغيرها.²⁰

وأثارت التقرير والتصريحات المنشورة خلال السنوات الماضية حول تفاعلات هيمنة اليمين المتطرّف في إسرائيل على الحياة السياسيّة، والتي دعا فيها إلى إحكام سيطرته على كامل أراضي الضفّة الغربيّة والتفكير في التعامل مع الوجود الفلسطينيّ بعدة اتجاهات، تبدأ من المواطنة الإسرائيليّة "الناقصة" لتنتهي إلى عمليّة تقييم محدّدة لإمكانية السيطرة على ما تبقى من "أرض إسرائيل" عبر ضمّ الضفّة الغربيّة والقدس نهائيًا لإسرائيل، وإقامة دولة يهودية على فلسطين التاريخيّة، مع إخراج قطاع غزّة من المعادلة.²¹ ويمثّل صعود وهيمنة كتلة اليمين المتطرّف في إسرائيل على الحياة السياسيّة الإسرائيليّة نهاية عمليّة مشروع التسوية السياسيّة ومسار المفاوضات.

إضافة إلى تحديات صعود كتلة اليمين المهيمين في إسرائيل وسيطرتها على الحكومة الإسرائيليّة ذات التوجّهات المناهضة لمشروع أوسلو، شكّل إقرار إسرائيل ما يُعرّف بقانون القومية ضربةً موجعةً أخرى لمشروع التسوية و "العمليّة السلام".

ويتضمّن القانون الإسرائيليّ الجديد المثير للجدل أحد عشر بندًا وردت تحت العناوين الآتية: المبادئ الأساسيّة؛ رموز الدولة؛ عاصمة الدولة؛ اللغة؛ لَم الشتات؛ العلاقة بالشعب اليهودي؛ الاستيطان اليهودي؛ يوم الاستقلال؛ يوم الذكرى؛ أيام الراحة والعطل؛ نفاذ القانون. وينصّ على أنّ "حقّ تقرير المصير في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود، والهجرة التي تؤدّي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط"، وأنّ "القدس الكبرى والموحّدة عاصمة إسرائيل"، وأنّ "العبريّة هي لغة الدولة الرسميّة، واللغة العربيّة تفقد مكانتها كلغة رسميّة". ويعرّف القانون دولة إسرائيل بأنّها الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقّه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، كما يؤكّد أنّ "ممارسة

²⁰ غانم، هُنَيْدَة. (2017). "خلاصة تنفيذيّة". لدى هُنَيْدَة، غانم (محزرة). تقرير مدار الإستراتيجي 2017: المشهد الإسرائيلي 2016. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة (مدار).

²¹ غانم، أسعد. مصدر سابق. ص 69.

حقّ تقرير المصير في دولة إسرائيل حصريّةً للشعب اليهودي²². قانون القومية اليهودية يكشف مجدداً الطبيعة العنصرية للصهيونية ولدولة إسرائيل، وتكمن مخاطر هذا القانون في ما يلي:²³

- تكريس يهودية الدولة: يتحدّث عن أرض إسرائيل التوراتية لا عن إسرائيل التي اعترفت بها الأمم المتحدة عام 1947. ويتجاهل قرارات الأمم المتحدة وتفاهات التسوية حول القضية الفلسطينية.

- يحصر حقّ تقرير المصير باليهود وفي هذا انتهاك لحقوق الفلسطينيين سكّان البلاد الأصليين. واعتبار القدس الموحدّة والكاملة عاصمة لدولة إسرائيل، ويبرّر الاستيطان وتهويد القدس.

كذلك يلغي القانون أحد ثوابت الفلسطينيين في المفاوضات، وهي قضية اللاجئين؛ ما يعني التأثير على العملية السلمية ونقلها إلى مسار آخر. كما يهدّد القانون ما يقارب 1.8 مليون فلسطيني يقيمون داخل الأراضي التي احتلت عام 1948، ويحرم ما يقرب من سبعة (7) ملايين لاجئ فلسطيني من العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948 طبقاً للقرار 194. مشروع القرار أثار غضب الفلسطينيين كثيراً، ولا سيّما فلسطينيو الداخل المحتلّ عام 1948، الذين اعتبروا إقرار "قانون القومية" بمنزلة إعلان حرب من شأنه أن يمسّ بالمواطنين العرب المقيمين حالياً في "إسرائيل"، ويشطب حقّ العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في أنحاء العالم.²⁴

مضمون قانون القومية الإسرائيلي يتلخّص في الإقرار بأنّ "دولة إسرائيل" هي تعبير عن حقّ الشعب اليهودي في تقرير مصيره في "أرض إسرائيل"، وأنّ هذه الأخيرة هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي في إطار دولته "إسرائيل"، من دون الإشارة إلى حدود هذه الدولة. كذلك إنّ هذا الربط، وتأسيسه على قانون أساس، لا يُبقي مكاناً لشعب آخر كي يُقرّر مصيره على أرضه التاريخية. إنّ كلّ ما ورد في القانون، بمواده الإحدى عشرة، لم يخرج عن النهج الإسرائيلي منذ تأسيس الدولة، وهو الاعتماد على نصوص مستمدّة من العقيدة اليهودية والإيديولوجيا الصهيونية، ويشكّل تشويهاً للتاريخ وانتهاكاً متواصلًا للقانون والشرعية الدولية. بيّد أنّ الجديد هو تقنين هذا السلوك وجعله مرجعية ملزمة لكلّ الحكومات الإسرائيلية القادمة ومحاولة فرضه على العالم.

²² حبلأ، أمين محمّد. (2018، 19 تموز). قانون القومية. لا تقترب أنت في "دولة اليهود". [الجزيرة نت](#).
²³ أبراش، إبراهيم. (2018، 25 تموز). قانون القومية الإسرائيلي: مخاطرة وكيفية مواجهته. [وكالة سماء الإخبارية](#)

السياسات الفلسطينية:

الإخفاقات السياسيّة المتكرّرة للوصول إلى تسوية للقضيّة الفلسطينيّة، أمام فرض إسرائيل سياسة الأمر الواقع التي تسعى إلى تصفية حقّ الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره وبناء دولته، هذه الإخفاقات أفصّت إلى ضرورة التوجّه للأمم المتّحدة، لا لنيل العضويّة الكاملة لدولة فلسطين فقط، بل لتفعيل جميع القضايا في المنظّمات الدوليّة كاستراتيجيّة من إستراتيجيّات النضال الفلسطينيّ، ورافد إضافيّ لها، ممّا يوفرّ قوّة أكبر للسياسة الفلسطينيّة في فرض رؤيتها تجاه القضايا المصريّة.²⁴

ولجأت منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى آليّة التحركّ في الأمم المتّحدة، وذلك بعد أن فقدت الأمل في أن تقدّم لها حكومة الكيان الصهيونيّ أيّ شيء يسمح بالعودة إلى آليّة تفاوض جدّيّة تؤدّي إلى قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف. وكانت الإستراتيجيّة الفلسطينيّة في التحركّ ترتكز -على المستوى الدوليّ- على عدّة مسارات:²⁵

المسار الدبلوماسيّ: الذي يعمل على تجنيد المزيد من الاعترافات الدوليّة بدولة فلسطين، ورفع التمثيل الدبلوماسيّ من قبل الدول، وذلك من خلال العلاقات الثنائيّة بين دول العالم ودولة فلسطين.

المسار السياسيّ: في الأمم المتّحدة والمنظّمات الدوليّة الأخرى، بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتّحدة وحصولها على دولة مراقب غير عضو؛ وهو ما مهدّ الطريق أمام انضمام فلسطين للوكالات والمنظّمات الدوليّة المختلفة كافة.

المسار القانونيّ: من خلال التوقيع على ميثاق روما، والانضمام لمحكمة الجنايات الدوليّة الذي يوفرّ آليّة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليّين وتقديمهم للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبوها ضدّ الشعب الفلسطينيّ، سواء أكان ذاك في غزّة أم في الضفّة الغربيّة.

وتمحورت الخطوة الفلسطينيّة، عقب استخدام الولايات المتّحدة الأمريكيّة نفوذها في مجلس الأمن لإسقاط مشروع القرار في هذا المجلس، في التوجّه على نحوٍ مباشر إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة من أجل استصدار قرار يوصي بأن تكون فلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب (Non) Member State، من الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وقد تطلّب نجاح هذه الخطوة أغلبيّة بسيطة 50% +1% من أصوات الدول الأعضاء في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة (النظام الداخليّ للجمعية العامّة، م18). وكانت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة قد أصدرت مجموعة من

²⁴ ثابت، أمجد. (2014). بدائل دبلوماسية فلسطينيّة لمواجهة التحدّيات السياسيّة للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتّحدة. رسالة

ماجستير غير منشورة. غزّة: جامعة الأزهر. ص 55.

²⁵ المجدلاني، أحمد. (2015). دور منظّمة التحرير في التحوّلات السياسيّة. ورقة مقدّمة لمنتدى غزّة الثامن للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة، مركز التخطيط الفلسطينيّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

القرارات تتعلق برفع مكانة فلسطين داخل المنظمة الدولية، ففي الـ 29 من تشرين الثاني عام 2012، صدر القرار (67/19) حول "مركز فلسطين في الأمم المتحدة"، وموجبه قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "أن تُمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة "دولة مراقب" في الأمم المتحدة.²⁶ وكان قد شارك في التصويت مئة وثمانون (188) دولة، من ضمنها إسرائيل، وجاءت نتائج التصويت على المشروع الفلسطيني المقدم بمنح فلسطين مركز "دولة غير عضو لها صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة"، كما يلي:²⁷

(1) مع القرار: 138 دولة (73%)

(2) ضدّ القرار: 9 دول (5%)

(3) امتناع: 41 دولة (22%)

لا شك أنّ فشل مسار التسوية، عقب توقّف المفاوضات بعد صعود كتلة اليمين المهيمنة في إسرائيل على مقاليد الحكم، يشكّل أحد التحديات الرئيسية أمام المشروع الوطني، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية لتبني مسار إعادة تدويل القضية الفلسطينية، عبر تصعيد الاشتباك السياسي والقانوني والدبلوماسي في الأمم المتحدة، ما نتج عنه حصول فلسطين على عضوية "دولة مراقب" في الأمم المتحدة، وهو ما سمح لها بالانضمام للعديد من المنظمات الاتفاقيات الدولية.

ثانياً: مستقبل المشروع الوطني في ضوء تعثر المصالحة

في الغالب، يقرن المحللون الانقسام في الساحة الفلسطينية بما حدث في منتصف حزيران عام 2007، وسيطرة "حماس" على قطاع غزة وانقطاعها عن سلطة رام الله، وما ترتّب عليه من قطع التواصل بين الضفة وغزة وتشكيل حكومتين متعاديتين. بيد أنّ الاعتقاد تجاوز ذلك ليصل إلى أنّ الانقسام له جذور أعمق من ذلك، وفي الإمكان قراءته من منظور أبعد ممّا جرى في حزيران عام 2007، وأبعد من كونه خلافاً أو صراعاً سياسياً بين حركتي "فتح" و "حماس"، كما لا يمكن اختزاله باعتباره مجرد حالة صراع على السلطة بين حركتي "فتح" و "حماس"؛ فما جرى في غزة هو تنويع لصيرورة من الخلافات العميقة والمتراكمة لاستعصاء إستراتيجية واجهت النظام السياسي الفلسطيني

²⁶ سليمان، فهد، وآخرون. (2015). في تدويل القضية الفلسطينية 2011 / 2014. غزة: مركز الحرّية للإعلام. ص 55.
²⁷ المصدر السابق، ص 57.

والمشروع الوطني منذ تأسيسه كمشروع لحركة تحرر وطني، ثم تعمق وازداد إشكالاً مع وجود السلطة الفلسطينية، وبالتالي فنّ الانقسام أثر إستراتيجياً وبالسلب على ركيّزيّ هذا المشروع الوطني: المقاومة والتسوية السياسيّة.²⁸

الأزمة العميقة التي حلّت بالفلسطينيين وحركتهم الوطنيّة ليست حادثاً عَرَضِيّاً، بل هي نتيجة مباشرة لآليات تاريخيّة تكثفت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، وظهرت للعلن في حقبة ما بعد عرفات، وتربط أزمة الحركة الوطنيّة الفلسطينية بخيارات منظّمة التحرير تجاه التسوية السياسيّة، وكيفية مواجهة المشروع الإسرائيليّ، والخيارات المتاحة أمامها في إدارة الشؤون الداخليّة الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل والغرب والعالم العربيّ.²⁹

لكن هناك أبعاد ومحدّدات كثيرة للانقسام الفلسطينيّ تتراوح بين الأبعاد التاريخيّة والعقائديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، وكذلك تتعدّد مستوياته، ما بين المستوى الفلسطينيّ الداخليّ على مستوى العلاقة بين حركتيّ "فتح" و "حماس"، ومستوى العلاقة مع إسرائيل كسلطة احتلال والمستوى العربيّ والإقليميّ وصولاً إلى المستوى الدوليّ.³⁰ وتعود جذور الانقسام إلى بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر عام 1987، وتحديدًا مع نشأة حركة المقاومة الإسلاميّة ("حماس") في ظلّ بيئة فصائيّة يغلب عليها الطابع اليساريّ والعلمانيّ. فقد بدأت دائرة الخلاف بين الجانبين في الاتّساع مع ازدياد القاعدة الشعبيّة لحركة "حماس" على حساب سائر الفصائل، وتحديدًا حركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ "فتح" التي تقود فصائل منظّمة التحرير، وتعمّقت الفجوة أكثر بعد توقيع اتّفاق أوسلو في الـ 13 من أيلول عام 1993.³¹

وكان للاختلافات في الأطروحات الفكرية والسياسيّة بين الحركات الإسلاميّة الفلسطينيّة والحركات الوطنيّة دور رئيسيّ في الانقسام، نظرًا للاختلاف في المرجعيّة الفكرية والأيديولوجيّة لدى الطرفين؛ فالحركات الوطنيّة لم تستند إلى الدين بصورة حصريّة أو أساسيّة في مقاربتها للقضية الفلسطينية، وبالتالي في تحديد مواقفها السياسيّة ونضالها الوطنيّ، على نحو ما فعلت الحركات الإسلاميّة التي اعتمدت على الإسلام مرجعيّةً لمثل هذا التحليل ولمثل هذه المواقف السياسيّة. كذلك إنّ الحركات الوطنيّة لم تعتمد التثقيف والتربية الدينيّة لأعضائها كما فعلت الحركات الإسلاميّة، التي تركّز على التربية الإسلاميّة لأعضائها.³² وإلى ذلك يضاف الاستقطاب الحادّ بين حركتيّ "فتح" و "حماس"، والذي ظهر بوجود

²⁸ أبراش، إبراهيم. (2008). النظام السياسيّ الفلسطينيّ بين مرحلتين. ملتقى الثقافة والهويّة الوطنيّة، على الرابط التالي:

<https://goo.gl/BGPD06>

²⁹ غانم، أسعد. مصدر سابق. ص 66.

³⁰ شراب، ناجي. (2014). الفلسطينيون والمصالحة، سيناريوهات وبدائل النجاح والفشل. غزّة: منتدى غزّة للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة، مركز التخطيط الفلسطينيّ. ص 64.

³¹ وكالة فلسطين. (2011، 17 آذار). الانقسام الفلسطينيّ، تسلسل زمنيّ. وكالة فلسطين الإخباريّة.

³² حمودة، سميح. (2014). الحركات الإسلاميّة: المشروع الوطنيّ والصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة-مسارات. ص 14-15.

قوتين متوازيتين كما بيّنت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وما نتج عنها من سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة وسيطرة حركة "فتح" على الضفة الغربية، مع وجود برامج سياسية مختلفة وارتباطات عربية إقليمية ودولية تتناقض مصالحها مع برنامج التوافق الوطني والمصالحة الفلسطينية.³³

أزمة المشروع الوطني لم تبدأ مع دخول حركة "حماس" معتزك العمل السياسي. فعلى الرغم من أن هذا الدخول غير المحسوب العواقب والتبعات المحلية والعربية والدولية عمّق أزمة النظام السياسي الفلسطيني، ففي واقع الأمر كانت الأزمة قائمة منذ سنوات، فقد شكّلت خطوة تعديل القانون الأساسي واستحداث منصب رئيس الوزراء على عجل، نتيجة الضغوط الأمريكية والغربية، أزمة في بنية النظام السياسي تفاقمت بعد فوز حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة ببرنامج سياسي متناقض مع الأساس الذي جاءت به السلطة الفلسطينية.

لم تشكّل هذه التغيّرات السريعة في بنية النظام السياسي أي قلق لدى النخبة السياسية الفلسطينية في ظل هيمنة فتاوية على المجلس التشريعي الفلسطيني، ولا سيّما أن التغيّرات التي حدثت في القانون الأساسي عام 2003 جعلت النظام السياسي الفلسطيني برأسين، مع وجود علاقة بينهما غير واضحة ملتبسة، في ظل غموض نصوص القانون الأساسي. رافقت ذلك تغييرات في قانون الانتخابات الفلسطيني ليُجري استبدال نظام الدوائر بنظام المناصفة، بحيث يجري انتخاب نصف أعضاء المجلس التشريعي وفق نظام الدوائر، وانتخاب النصف الآخر وفق نظام التمثيل النسبي الكامل باعتبار الوطن دائرة واحدة.³⁴

لكن مع نجاح حركة "حماس" ووصولها للحكم، وخاصة بعد تولّيها مقاليد الأمور عقب فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006، دخل النظام السياسي الفلسطيني -الذي يعاني من مجموعة أزمات متعدّدة ومرّبة تتعلق بطبيعة تكوينه ومراحل تطوره- أزمة جديدة أكثر عمقاً وأكثر صعوبة حينما دخلت حركة "حماس" إلى معتزك العمل السياسي الفلسطيني، وهو ما دفع إلى بروز أزمة جديدة تتعلق بالتوجّهات السياسية والفكرية، للنظام السياسي، فظهرت على السطح أزمة مواقف حركة "حماس" السياسية، التي تتناقض مع مشروع التسوية واتّفاق أوسلو الذي شكّل الحاضنة الرئيسية للسلطة الفلسطينية، حيث رفضت الحركة الاعتراف بالاتفاقيات الموقّعة مع إسرائيل، وخاصة اتّفاق أوسلو،

³³ مركز مسارات. (2015). وثيقة الوحدة الوطنية. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية-مسارات. ص 3.
³⁴ أبو سيف، عاطف. مصدر سابق. ص 22.

ورفضت شروط اللجنة الرباعية التي استخدمتها حكومة إسرائيل لفرض حصار مالي وسياسي والتهرّب من استحقاقات عملية السلام.³⁵

كذلك أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، التي جرت عام 2006، أنّ هناك تبدلًا وتغيّرًا في خارطة القوى والأحزاب السياسية؛ إذ تنامت قوّة حركة "حماس" وتراجعت قوّة التيارات الأخرى، وأصبح لدينا ثنائية حزبية بعد أن كانت حركة "فتح" تنفرد بالسيطرة على السلطة. وبرهنت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية أنّ هناك تغيّرًا كبيرًا في علاقات القوّة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني والقوى الفاعلة داخله، وخاصّة في حجم وشعبية وقوّة الأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسية.³⁶ فقد أتت مشاركة التنظيمات السياسية الفلسطينية في الانتخابات التشريعية عام 2006 ضمن المساعي الفلسطينية لإخراج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه، وكآلية لإدماج القوى السياسية الفلسطينية ومنحها شرعية الوجود ضمن مؤسّسات النظام السياسي، بعد أن فشلت كلّ جهود الحوار الداخلي الفلسطيني في تحقيق ذلك، وهذه المساعي لم تكن بمنأى عن الضغوط الخارجية والتزامات السلطة الوطنية الفلسطينية، وفق خطة خارطة الطريق.³⁷

هذه الخلافات السياسية انعكست بصورة مباشرة على الشارع الفلسطيني، وبدأ الصراع على السلطة يأخذ منحى متعدّدًا. رغم وجود وساطات مصرية وعربية لجمع الشمل الفلسطيني، بلغت حالة الصراع مرحلة الاقتتال الداخلي، قبل أن تحسم حركة "حماس" المعركة بالقوّة المسلّحة، عبر السيطرة على المؤسّسات والمراكز العسكرية والمؤسّسات المدنية بما تمتلك من قدرات عسكرية كبيرة. فرغم أجواء التفاؤل الفائق التي رافقت التوقيع على اتفاق مكّة بين حركتي "فتح" و "حماس"، الذي جرى برعاية العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله في الـ 8 من شباط عام 2007، من أجل إيقاف أعمال الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، بقي التوتر قائمًا في الأسابيع التي أعقبت التوقيع، لكن سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزّة في صيف العام 2007، وحدث الانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية، بددا كلّ هذه الأجواء نظرًا للاختلافات والتباينات العميقة التي ظهرت بين الحركتين.³⁸

إنّ ما جرى في الـ 14 من حزيران عام 2007 كان نتيجة حتمية لما سبقه من أحداث، وبدايةً لتدمير المشروع الوطني، عبر فصل قطاع غزّة وإيجاد كيان مستقلّ بذاته، وجرى توجيه الأمور بعد الانقسام وعلى نحوٍ مدروس لتعزيز

³⁵ عابد، أمجد فؤاد. (2017). إشكالية الوطني والإسلامي في الفكر السياسي الفلسطيني وأثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر. ص 154.

³⁶ يوسف، غسان. (2009). أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. رسالة ماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. ص 72.

³⁷ أبو مطر، محمّد عبد الله. (2012). إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 284.

³⁸ عابد، أمجد فؤاد. مصدر سابق. ص 158.

وترسيخ عملية الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتعامل مع قطاع غزة باعتباره كياناً سياسياً قائماً بذاته، عبر عمليات الحصار والعدوان العسكري والحروب المتكررة كاليات ومستلزمات تكريس الانقسام وتعزيز التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وجذب الانتباه إلى ما يجري في غزة لإبعاد الأنظار عن عمليات الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.³⁹

فشل مسار المصالحة -رغم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات برعاية بعض الدول العربية، ولا سيما مصر- أدى إلى تحوّل الانقسام إلى انفصال، خاصة مع إصرار حركة "حماس" على إقامة مؤسسات مختلفة إدارية وأمنية وسياسية وتشريعية في غزة، بعيداً عن مؤسسات السلطة الفلسطينية، مما خلق أمراً واقعاً هو تحت مسمى "دولة غزة" التي أصبحت مطلباً إسرائيلياً وأمريكياً للهروب من استحقاق الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967.

كذلك أسهمت الحروب المتكررة التي شنتها إسرائيل على غزة في ترسيخ الانقسام الفلسطيني، وتأكيد وجود كيان منفصل في غزة، تعتبره إسرائيل كياناً معادياً كما يقول الدكتور أبراش. "فلو تفحصنا الحروب الإسرائيلية على غزة سنجد أنها جاءت في سياق أزمة سياسية داخلية إسرائيلية عانت منها حكومة نتياهو للهروب من مآزقها المتعددة، ولتحقيق تكريس الانقسام وتزايد معاناة غزة وتدمير المشروع الوطني، فلم تخرج الحروب الإسرائيلية عن سياق صناعة "دولة غزة" وتكريس فصل قطاع غزة عن الجغرافيا السياسية الفلسطينية، كون أن هذه الحروب كانت تحدث بين غزة والجيش الإسرائيلي في ظل غياب الضفة الغربية عن المشهد على المستويين الميداني والسياسي، في ظل عقد اتفاقيات الهدنة بين حركة "حماس" وإسرائيل مع غياب السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير عن إطار معادلة الحرب".⁴⁰

بين حركتي "فتح" و "حماس" تاريخ طويل من التنافس والصراع وانعدام الثقة. ورغم أنهما تمثلان عمودَي الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وتحصان -في المعتاد- أكثر من 80% من أصوات الناخبين الفلسطينيين، لم تنجحا حتى الآن في إدارة خلافاتهما ضمن بنية مؤسسية واحدة، ولا في الاتفاق على أولويات المشروع الوطني الفلسطيني، ولا في تنفيذ الاتفاقات التي يوقعانها. وأدت حالات الشد المتبادل بين الطرفين في حالات عديدة إلى نتائج سلبية على العمل الفلسطيني، وإلى تعطيل كل طرف لمسار الآخر بحجة المصلحة الوطنية الفلسطينية.⁴¹

³⁹ أبراش، إبراهيم. (2014، 17 كانون الأول). الحرب على غزة ومستقبل المشروع الوطني. [صحيفة المثقف](#).

⁴⁰ أبراش، إبراهيم. المصدر السابق.

⁴¹ صالح، محسن. (2016). حماس وانعقاد المؤتمر السابع لـ "فتح". [الجزيرة نت](#).

رغم أنّ النخب السياسيّة والفكرية، ومنظمات المجتمع المدنيّ، وفصائل العمل الوطنيّ والإسلاميّ، لم تتوقّف عن تقديم المبادرات لإقامة جلسات الحوار للخروج من المأزق الذي أوصلتنا إليه الحالة الفلسطينيّة، بغية ترتيب البيت الداخليّ الفلسطينيّ والوصول لمصالحة حقيقية تنهي الانقسام وتأخذ المجتمع باتجاه الشراكة السياسيّة الحقيقيّة على قاعدة من التوافق الوطنيّ، لا تزال هناك الكثير من العقبات على طريق الوحدة، على الرغم من توافر الاقتناع لدى الكثيرين بأنّ الشراكة السياسيّة هي الخيار الأكثر واقعيّة في ظلّ شعب يعيش تحت الاحتلال.⁴²

تعيش الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة هاجسَ انفراس عقد الوحدة الوطنيّة، وانقسامًا سياسيًا بين فصائلها؛ فقد شكّل الانقسام المعضلة الرئيسيّة والأساسيّة أمام القضية الفلسطينيّة والشعب الفلسطينيّ، والتي أثّرت على مسار النضال الوطنيّ الفلسطينيّ، وحدّت من الوصول إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطينيّ، وفي مقدّمتها حقّه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنيّة المستقلّة على ترابه الوطنيّ؛ فقد شكّلت هذه المعضلة تحدّيًا خطيرًا وتهديدًا مباشرًا للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ كمشروع تحرّريّ، بالإضافة إلى تباين رؤى ومواقف الفصائل الفلسطينيّة حول المصالحة الفلسطينيّة، التي ما زالت تراوح مكانها حتّى الوقت الراهن، بسبب التجاذبات الحزبيّة وكذلك بسبب التدخّلات الخارجيّة والارتهان لأجندات خارجيّة، فكّل ذلك يشكّل تحدّيًا وعقبة أمام توحيد الصفّ الوطنيّ الفلسطينيّ عبر إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنيّة.⁴³

أزمة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ لم تتمثّل فقط في عجزه عن تحقيق أهدافه، بل في عدم اعتراف القوى الفاعلة والمقرّرة والمعنيّة بمسؤوليّتها عن الفشل أيضًا، ومشكلة تلك القوى أنّها ما زالت غير مدركة تمامًا للتراجع الخطير الذي وصلت إليه، في بناها ومكانتها وقدراتها، أو إنّها تتعمّد تجاهل ذلك، كما أنّ تلك الأزمة لم تدفع القوى السياسيّة الفلسطينيّة الفاعلة إلى مراجعة نقديّة للمرحلة السابقة، واستخلاص إستراتيجيّات نضاليّة فاعلة في المرحلة الراهنة، وإنّما تبدو هذه القوى فاقدة القدرة على المبادرة وتجديد الاختباء وراء شعارات عامّة مكرّرة لا فائدة لها في توجيه حركة الشعب الفلسطينيّ في تجمّعاته الرئيسيّة، على الرغم ممّا تبديه هذه من استعداد للحراك، ولا تفيد أيضًا في استنهاض التأييد والدعم على الصعيدين العربيّ والعالميّ.⁴⁴

يعاني المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ حالة من الانسداد وفقدان الاتّجاه؛ وهي ليست أزمة جديدة، بل هي تحصيل حاصل لحال التشتّت المجتمعيّ، ولغياب هدف وطنيّ جامع للفلسطينيين، وإخفاق الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في

⁴² يوسف، أحمد. (2017). أسس الشراكة السياسيّة بين التيارات والقوى الفلسطينيّة. ورقة مقدّمة لمؤتمر مركز مسارات الخامس، إعادة بناء الوحدة الوطنيّة. رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات). ص 195.

⁴³ عابد، أمجد فؤاد. مصدر سابق. ص 159.

⁴⁴ هلال، جميل. (1993، صيف). إشكالات التغيير في النظام السياسيّ الفلسطينيّ. [مجلة الدراسات الفلسطينيّة](#)، عدد 15. ص 17.

مَهَمَّاتِهَا، وهي أيضًا نتاج التأزم في عملية مواجهة المشروع الصهيوني، بما هو عليه كمشروع استعماريّ استيطانيّ وإحلاليّ وعنصريّ، وبحكم تمثُّع المشروع الصهيونيّ بعناصر الغلبة في موازين القوى، والمعطيات العربيّة والدوليّة.⁴⁵

يمثّل استمرار الانقسام الفلسطينيّ وتعثر مسار المصالحة تحدّيًا كبيرًا أمام مستقبل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، ولا سيّما في ظلّ استمرار إزاحة قطاع غزّة بعيدًا عن المشروع الوطنيّ، عبر سياسات الحصار والحروب الإسرائيليّة المتكرّرة التي أدّت إلى صناعة "دُوَيْلة غزّة"، من خلال التركيز على الوضع الإنسانيّ المتردّيّ فيها، وتناسي الوضع الميدانيّ في الضفّة الغربيّة والقدس التي تشهد محاولات تهويد وتصعيد للاستيطان في محاولة للاستفادة من حالة الترهّل القائمة في الساحة الفلسطينيّة؛ وهو ما جعل الدكتور "إبراهيم أبراش" يقول في كتابه "الانقسام وصناعة دويلة غزّة": "...غزّة ستغيّب الوطن! وأنّ جهود رفع الحصار ستؤدّي لولادة دُوَيْلة مشوّهة فيها". هذه الدولة تتوافق مع الرؤية الإسرائيليّة والأمريكية لحلّ المسألة الفلسطينيّة، عبر إيجاد دولة هامشيّة في قطاع غزّة، وحكم ذاتيّ محدود الصلاحيات في الضفّة الغربيّة، في إطار الحقوق المدنيّة والاجتماعيّة لا السياسيّة، وهو ما يتوافق مع ما جاء به وعد بلفور كما أكّد أكثر من مرّة الرئيس محمود عبّاس خلال خطاباته الأخيرة.

⁴⁵ كيتالي، ماجد. (2012). صعود وأفول الهويّة الوطنيّة والكيانّيّة السياسيّة للفلسطينيين. مجلة الدراسات الفلسطينيّة، العدد 90. ص 21.

شكّل كلٌّ من فشل مسار التسوية عقب صعود اليمين الإسرائيلي المتطرّف إلى سدّة الحكم في إسرائيل، واستمرار الانقسام الفلسطينيّ، وفشل حوارات المصالحة الفلسطينيّة، تحدياتٍ كبيرةً أمام المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ القائم على الحرّيّة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف؛ فقد كان من الخطأ الجسيم ربطُ إمكانيّة تحقيق المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بمشروع التسوية الذي يركّز على قرارات الشرعيّة الدوليّة وقرارات مجلس الأمن، دون وجود ضمانّة دوليّة لإلزام إسرائيل بالاتّفاقيّات الموقّعة، وفي ظلّ الانحياز الأمريكيّ لإسرائيل، فقد شكّل صعود اليمين المتطرّف في إسرائيل، وتبنيّه مواقف متطرّفة تجاه الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة التي كان من أهمّها قانون القوميّة الإسرائيليّ، نهايةً دراماتيكيّة لمسار التسوية السياسيّة.

كذلك أدّى استمرار الانقسام الفلسطينيّ وتجدُّره في الحالة الفلسطينيّة، عبر ترسيخ فصل غزّة عن الأراضي الفلسطينيّة، في إطار ما بات يُعرّف بـ "دُوَيْلة غزّة" التي تكرّست على الأرض بفعل سياسة الحصار والحروب المتكرّرة على غزّة، وتعثّر كلّ محاولات المصالحة الفلسطينيّة، أدّى إلى إيجاد تحدياتٍ إضافيّة للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، ممّا يضع الشعب الفلسطينيّ ومشروعه الوطنيّ أمام تحدياتٍ كبيرة.